

Measuring and analyzing the impact of exchange rate fluctuations on imports in Iraq for the period (2023 - 2004)

Hozan H. Hmeed¹, Taleeaa R. Ibrahim^{2*}, Khorsheed A. Mohammed³

^{1,2,3}Department of economics, College of administration and economics, University of Zakho, Region, Iraq

hozan.hameed@uoz.edu.krd, taleea.ibrahim@uoz.edu.krd, Khorsheed.mohammed@uoz.edu.krd

Article information:

Received: 21-05- 2025

Revised: 04-06- 2025

Accepted: 16-06- 2025

Published: 25-12- 2025

***Corresponding author:**

Taleeaa R. Ibrahim

taleea.ibrahim@uoz.edu.krd



This work is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:

Foreign trade is one of the basic sectors of any country's economy. It is of great importance in developing economic relations between countries worldwide, especially developed and developing countries, through the import and export of goods and services, both visible and invisible, and the movement of capital and gold trading. Foreign trade activities are usually carried out through the mechanism of linking the exchange rate of the local currency to foreign currencies. The importance of this study lies in highlighting the fluctuations in the exchange rate of the Iraqi dinar against a basket of foreign currencies, especially the US dollar. These fluctuations directly affect the economy in general and the costs of importing goods and services in particular. This study aims to measure and analyze the impact of exchange rate fluctuations on Iraqi imports for the period 2004–2023. To achieve the study objective, the study relied on time series data and used the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model to analyze the relationship between the dependent and explanatory variables in the long and short term. The study found a statistically significant positive relationship at the 5% level between the exchange rate and imports in the long term, which means that the rise in exchange rates in Iraq led to an increase in the volume of imports during the study period. based on these results, the study recommends the need to create a stable economic environment for the exchange rate of the Iraqi dinar against foreign currencies, especially the US dollar, in addition to strengthening the role of the Central Bank of Iraq in controlling the official and parallel exchange rates to limit their negative impact on the increase in consumer imports.

Keywords: Imports, exchange rate, ARDL.

Conclusions:

1. The economic reality in Iraq still relies heavily on consumer goods. This is evident from the positive relationship between the exchange rate and the volume of imports in Iraq during the study period, which indicates that an increase in the exchange rate (i.e., a depreciation of the Iraqi dinar) leads to an increase in imports. This finding is consistent with economic theory.
2. From an analytical perspective, it was found that exchange rate fluctuations did not necessarily lead to clear changes in the volume of imports, indicating that the impact of exchange rate volatility on imports in Iraq is limited. This reflects the weak elasticity of external demand for Iraqi goods due to the low competitiveness of domestic products.
3. The Iraqi economy has experienced several influential crises, including the economic embargo until 2003, the decline in oil prices in 2016, the COVID-19 pandemic in 2020, and the liquidity crisis in 2021. These crises contributed to weakening domestic production and increasing dependence on imports, particularly consumer goods.

قياس وتحليل أثر تقلبات أسعار الصرف على الاستيرادات في العراق للمدة (2004 - 2023)

هوزان حسني حميد¹، طليعه رمضان ابراهيم^{2*}، خورشيد احمد محمد³
^{1,2,3} قسم العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة زاخو، اقليم كردستان، العراق

hazan.hameed@uoz.edu.krd, taleea.ibrahim@uoz.edu.krd, Khorsheed.mohammed@uoz.edu.krd

المستخلص:

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الأساسية لاقتصاد أي بلد، إذ تحتل أهمية بالغة في تطوير العلاقات الاقتصادية بين دول العالم، لا سيما الدول المتقدمة والنامية من خلال استيراد وتصدير السلع والخدمات، سواء أكان المنظورة أم غير المنظورة، فضلاً عن حركة رؤوس الأموال وتداول الذهب. وتكون أنشطة التجارة الخارجية عادةً عبر آلية ربط سعر صرف العملة المحلية للعملة الأجنبية. وتبرز أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على التقلبات في أسعار صرف الدينار العراقي مقابل سلة العملات الأجنبية، لا سيما الدولار الأمريكي، وإن هذه التقلبات تؤثر بشكل مباشر في الاقتصاد بشكل عام وتكاليف الاستيرادات من السلع والخدمات بشكل خاص، والهدف من هذا البحث قياس وتحليل تأثير تقلبات أسعار الصرف على الاستيرادات العراقية للمدة 2004-2023. والتحقق من هدف البحث، اعتمد البحث على بيانات السلاسل الزمنية وباستخدام أنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لتحليل العلاقة بين المتغير التابع والمتغير التفسيري على المدى الطويل والقصر، وقد توصل البحث إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى (5%) بين سعر الصرف والاستيرادات في الأمد الطويل، مما يعني أن ارتفاع أسعار الصرف في العراق قد أدت إلى ارتفاع حجم الاستيرادات خلال مدة البحث. بناءً على هذه النتائج، يوصي البحث بضرورة تهيئة بيئة اقتصادية مستقرة لسعر صرف الدينار العراقي مقابل العملات الأجنبية، لا سيما الدولار الأمريكي، إضافة إلى تعزيز دور البنك المركزي العراقي في ضبط أسعار الصرف الرسمية والموازية للحد من تأثيراته السلبية على زيادة الاستيرادات الاستهلاكية.

الكلمات المفتاحية: الاستيرادات، سعر الصرف، ARDL

معلومات البحث:

- تاريخ استلام البحث: 2025-05-21
- تاريخ ارسال التعديلات: 2025-06-04
- تاريخ قبول النشر: 2025-06-16
- تاريخ النشر: 2025-12-25

*المؤلف المراسل:

طليعه رمضان ابراهيم

taleea.ibrahim@uoz.edu.krd



هذا العمل مرخص بموجب
المشاع الإبداعي نسب المصنف 4.0 دولي
(CC BY 4.0)

المقدمة:

تعد موضوع العلاقة بين أسعار الصرف والاستيرادات من المواضيع المهمة التي نالها في الدراسات والأدبيات الاقتصادية سواء كانت على مستوى الدول المتقدمة أم النامية، تعتبر الاستيرادات جزءاً من الحساب الجاري الذي يمثل استيراد السلع والخدمات من الدول العالم الخارجي، وتكون أنشطة التجارة الخارجية من خلال ربط أسعار الصرف بالعملة المحلية للعملة الأجنبية، وأن كثيراً من دول العالم خصوصاً الدول النامية، لا سيما العراق، تعاني من مشاكل في حسابها التجاري بسبب اعتمادها شبه كامل على القطاع النفطي مقابل استيراد السلع غير الرأسمالية، مما أدى إلى تشوهات في الميزان التجاري بشكل خاص وميزان المدفوعات بشكل العام. وفي السنوات الأخيرة قامت الحكومة العراقية برفع سعر الصرف (أي تخفيض قيمة الدينار العراقي للدولار الأمريكي) وكان الهدف معالجة العجز في الموازنة العامة، وقد أدى ذلك إلى زيادة فجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي، مما أدى إلى زيادة المستوى العام للأسعار والسلع والخدمات المحلية، مما يؤثر على الهيكل الاقتصادي بشكل عام والتجارة الخارجية بشكل خاص.

قسم البحث إلى أربع محاور، تناول المحور الأول منهجية البحث، وتضمن المحور الثاني الدراسات السابقة والجانب النظري، في حين خصص المحور الثالث للجانب التطبيقي، وأخيراً خصص المحور الرابع لاستعراض أهم النتائج والتوصيات.

المحور الأول: منهجية البحث

1. مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في أن الاقتصاد العراقي يعاني من مشاكل في الميزان التجاري من جهة وميزان المدفوعات من جهة أخرى بسبب تقلبات في التي تحدث في قيمة سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية، وعلى رأسها الدولار الأمريكي، مما أدى إلى آثار سلبية من حدوث التضخم داخل البلاد، وزيادة الاستيرادات العراقية، ويمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل التالي: ما هي انعكاسات سعر الصرف على الاستيرادات العراقية؟

2. أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من تسليط الضوء على التقلبات في سعر صرف الدينار العراقي مقابل سلة العملات الأجنبية، لا سيما الدولار في سوق الصرف الأجنبي، والذي ينجم عن عدم قدرة السلطات النقدية على تحقيق استقرار طويل الأمد للعملة المحلية. إن هذه التقلبات تؤثر بشكل مباشر على تكاليف الاستيرادات في العراق من السلع والخدمات خصوصاً الاستهلاكية.

3. أهداف البحث: يهدف البحث على التحقيق ما يلي:

- التعرف على الجانب النظري والفلسفي للاستيرادات وسعر الصرف.
- تحليل اتجاهات تطور سعر الصرف والاستيرادات للمدة 2004-2023.
- قياس تأثير سعر الصرف وتحليله على الاستيرادات في العراق للمدة 2004-2023.

4. الفرضية البحث:

تنطلق الدراسة الى فرضية مفادها أن تقلبات سعر الصرف الدينار العراقي مقابل الدولار قد تؤثر سلباً في حركة التجارة الخارجية بشكل العام والاستيرادات بشكل الخاص.

5. حدود وعينة البحث: تتمثل حدود البحث وعينته فيما يلي:

- الحدود الموضوعية: تقلبات سعر الصرف على الاستيرادات في العراق للمدة 2004-2023
- الحدود المكانية: البحث يركز على الاقتصاد العراقي.
- الحدود الزمانية: الممتد من عام 2004 الى عام 2023.

6. أسلوب البحث:

للوصول الى اهداف البحث، سيتم الاعتماد على المنهج الاستنباطي من خلال استخدام الاسلوب الوصفي التحليلي للجانب النظري، بينما في الجانب التطبيقي تم استخدام المنهج الاستقرائي من خلال استخدام الاسلوب الكمي بالاعتماد على أنموذج الانحدار الذاتي للتخلف الموزع (ARDL) للتكامل المشترك وأنموذج تصحيح الخطأ (ECM) لقياس العلاقة بين متغيرات البحث في كل من الأجلين القصير والطويل.

المحور الثاني: الإطار النظري ولمفاهيمي

أولاً: العرض المرجعي للدراسات السابقة

يتناول هذا المحور عدداً من الدراسات السابقة حول موضوع تقلبات سعر الصرف على الاستيرادات، ومن بين الدراسات التي تم الاطلاع عليها من قبل الباحثين حول هذا الموضوع ما يأتي:

1. دراسة (عواد وصبحي، 2022) الموسومة "أثر تقلبات

أسعار الصرف على الاستيرادات العراقية للمدة (2004-2020)" هدفت الدراسة إلى توضيح أثر تقلبات سعر الصرف الأجنبي على الاستيرادات العراقية للمدة (2004 - 2020)، واعتمدت الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية عن (الاستيرادات) كمتغير تابع و(سعر الصرف) كمتغير مستقل، واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) في تقدير العلاقة بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل وأظهرت نتائج الأجل الطويل وجود علاقة عكسية ومعنوية بين سعر الصرف والاستيرادات.

2. دراسة (Rida, 2025) الموسومة " أثر سعر الصرف

السوقي على الميزان التجاري العراقي خلال المدة (2004-2022)" هدفت الدراسة إلى قياس وتحليل أثر سعر الصرف السوقي كمتغير (تفسيري) على الميزان التجاري (الصادرات والاستيرادات) كمتغيرات تابعة، بالاعتماد على حدود زمنية ممثلة بالمدة (2004 - 2022)، واستخدمت الدراسة نموذج (ARDL) في الأجل القصير، وسرعة التعديل في الأجل الطويل من خلال تحديد نموذج (ECM) المستخدم لمعرفة معامل تصحيح الخطأ لانحراف سعر الصرف السوقي بوحدة

واحدة، وتأثيره على عودة الميزان التجاري العراقي إلى التوازن في الأجل الطويل، وأظهرت نتائج الأجل الطويل وجود علاقة عكسية ومعنوية بين سعر الصرف والاستيرادات، في حين هناك علاقة طردية ومعنوية بين سعر الصرف والصادرات.

مما سبق يتبين أن الدراسة الحالية تختلف عن الدراسات السابقة بتركيزها على تقلبات سعر الصرف كمتغير مستقل والاستيرادات كمتغير تابع وحيد، بدلاً من تناول الميزان التجاري كاملاً. كما تمتد المدة الزمنية للدراسة من 2004 لغاية 2023، مما يسمح بتحليل أحدث التطورات الاقتصادية مقارنة بفترات أقصر في الدراسات السابقة.

ثانياً: الأسس الاقتصادية لسعر الصرف

1. مفهوم سعر الصرف: يشير سعر الصرف إلى قيمة عملة واحدة (العملة المحلية) بالنسبة إلى عملة أخرى (عملة أجنبية). ويمكن تعريفه أيضاً بأنه السعر الذي يتم به تبادل وحدة واحدة من العملة المحلية لبلد ما مقابل عملة أي بلد آخر في العالم. سعر الصرف يلعب دوراً رئيسياً في المعاملات الاقتصادية الدولية لأنه لا يمكن لأي دولة أن تبقى في عزلة بسبب اختلاف عوامل الإنتاج. وإن تحركات سعر الصرف لها آثار متتالية على المتغيرات الاقتصادية الأخرى مثل سعر الفائدة ومعدل التضخم والاستيرادات والصادرات والإنتاج وما إلى ذلك. وتؤكد هذه الحقائق على أهمية سعر الصرف للرفاهية الاقتصادية لكل بلد يفتح أبوابه للتجارة الدولية في السلع والخدمات. تنبع أهمية سعر الصرف من حقيقة أنه يربط بين أنظمة الأسعار في بلدين مختلفين مما يجعل من الممكن للتجارة الدولية إجراء مقارنات مباشرة للسلع المتداولة. وبعبارة أخرى، فإنه يربط الأسعار المحلية بالأسعار الدولية. من خلال تأثيره على حجم الواردات والصادرات، يمارس سعر الصرف

ضمن نطاق سعري ضيق). وعادةً ما يُجبر البنك المركزي في الاقتصاد الذي يُحافظ على ربط العملة على تحديد أسعار فائدة مماثلة لتلك في الاقتصاد الذي تُربط به العملة، وذلك لمنع المستثمرين من تحويل مبالغ كبيرة من الأموال بين الاقتصادات (ما يُعرف بتدفقات رأس المال) ودفع سعر الصرف بعيداً عن الربط.

- **سعر الصرف (المرن) العائم:** في ظل نظام سعر الصرف العائم، تُحدد قيمة العملة بقوى العرض والطلب في السوق على العملات الأجنبية. ويُعدّ هذا النظام شائعاً بين الاقتصادات المتقدمة الرئيسية في العالم، إذ يُسهّم في استقرار الاقتصاد الكلي من خلال حماية الاقتصادات من الصدمات، والسماح للسياسة النقدية بالتركيز على استهداف الظروف الاقتصادية المحلية.

4. العوامل المؤثرة على سعر الصرف (Carbaugh, 2021: 415-416):

- **مستويات الأسعار النسبية:** يعد الفرق في مستويات الأسعار بين الدول أحد العوامل في التأثير على سعر الصرف. فعندما تكون الأسعار المحلية أقل من مثيلاتها في الخارج، تصبح السلع المحلية أكثر تنافسية، مما يعزز الطلب على العملة المحلية.
- **مستويات الإنتاجية النسبية:** تشير الإنتاجية إلى مقدار السلع والخدمات التي يمكن إنتاجها باستخدام نفس كمية الموارد. عندما يحقق بلد ما نمواً في إنتاجيته بوتيرة أسرع من غيره، يتمكن من إنتاج سلع بتكلفة أقل. وإذا انعكست هذه المكاسب في صورة انخفاض الأسعار، فإن صادراته تزداد، بينما تقل استيراداته، ما يؤدي إلى ارتفاع الطلب على عملته وبالتالي ارتفاع سعر صرفها.
- **تفضيلات المستهلكين للسلع المحلية أو الأجنبية:** يلعب ذوق المستهلكين وتفضيلاتهم دوراً في تحديد سعر الصرف. فزيادة الطلب على السلع المحلية من قبل المستهلكين الأجانب ترفع من قيمة العملة المحلية، في حين أن تفضيل المستهلكين المحليين للسلع الأجنبية يزيد الطلب على العملات الأجنبية، ما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية.
- **الحواجز التجارية:** تؤثر السياسات التجارية، مثل الرسوم الجمركية والقيود الكمية، على حركة التجارة وسعر الصرف. ففرض حواجز تجارية على الاستيرادات يقلل الطلب على العملات الأجنبية، مما قد يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية.

5. **العلاقة بين سعر الصرف والمتغيرات الاقتصادية:** تقلبات أسعار الصرف لها تأثير واسع النطاق على الاقتصاد، لذلك، يمكن أن تؤدي تقلبات أسعار الصرف إلى تغييرات في شروط التجارة الدولية. فعندما ترتفع قيمة العملة المحلية، تنخفض أسعار السلع المستوردة، مما يعود بالنفع على الاقتصاد المحلي؛ وعندما تنخفض قيمة العملة المحلية، تنخفض أسعار السلع المصدرة، مما يعود بالنفع أيضاً على الاقتصاد المحلي. ويمكن أن تؤثر تقلبات أسعار الصرف أيضاً على معدل التضخم ومستوى سعر الفائدة في الاقتصاد

تأثيراً قوياً على موقف ميزان المدفوعات في أي بلد (Okpaga, 2024: 36-55). وسعر الصرف بين عملتين هو سعر تبادل عملة مقابل أخرى. ويُعتبر أيضاً قيمة عملة دولة ما مقارنةً بأسعار صرف العملات الأجنبية لعملة أخرى. ويعتمد هذا السعر على الطلب المحلي على العملات الأجنبية ومعروضها المحلي، والميزان التجاري للدولة، وقوة اقتصادها، وعوامل أخرى مماثلة (Roy, 2021: 1). وتكون أهمية سعر الصرف من خلال مساهمته في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية، والمتمثلة في التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي، إذ يتمثل التوازن الداخلي في استقرار الأسعار المحلية، إلى جانب تحقيق مستوى من النمو الاقتصادي، بينما يتمثل التوازن الخارجي في ميزان المدفوعات، الذي يتجلى في مختلف المبادلات التجارية للدولة (Hasan et al., 2021: 7181-7210).

2. أنواع سعر الصرف (Roy, 2021: 1-2):

- **سعر الصرف الاسمي:** هو المعدل الذي يمكن به تبادل عملتين مقابل بعضهما البعض في السوق.
- **سعر الصرف الحقيقي:** هو سعر السلع المحلية مقارنة بالسلع الأجنبية، وترتبط التغيرات في سعر الصرف الحقيقي بالتغيرات في سعر الصرف الاسمي اعتماداً على التغيرات في مستويات الأسعار في بلدين، فضلاً عن أنظمة أسعار الصرف هما أسعار الصرف الثابتة وأسعار الصرف المرن. في نظام سعر الصرف الثابت، تُحدد أسعار الصرف عند مستويات رسمية. أما في نظام سعر الصرف المرن، فتُحدد أسعار الصرف وفقاً لظروف العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي. وفي الوقت الحالي، تخضع العملات الرئيسية في أغلبية الدول العالم لنظام سعر الصرف المرن.
- 3. **أنظمة سعر الصرف:** تعتمد السلطات النقدية في أي دولة على مجموعة من الأسس والمعايير المدروسة في اختيار أنظمة الصرف. ويرتبط بعض هذه المعايير ارتباطاً مباشراً بالتجارة الخارجية والنشاط الاقتصادي للدولة، ويرتبط بعضها الآخر ببنية الاقتصاد والظروف المحيطة. لذلك، يدرك الاقتصاد الحديث الدور الذي يلعبه نظام الصرف في كونه يعكس طبيعة النشاط الاقتصادي الداخلي والخارجي للدولة، بالإضافة إلى تأثيره المباشر على التجارة الخارجية. لهذا السبب، تولي السلطات النقدية اهتماماً كبيراً لعملية اختيار أنظمة الصرف لعملاتها، نظراً لتشابك العلاقات الاقتصادية الدولية، وخاصة بعد ظهور ظاهرة العولمة وتطور واتساع العلاقات والتبادلات التجارية والمالية بين مختلف دول العالم (Alshukri & Ali, 2022: 10024). وهناك نوعين من نظام سعر الصرف والتي يمكن شرحهما كالآتي (Hamilton, 2018: 4-5):

- **سعر الصرف الثابت:** في ظل نظام ربط العملة أو النظام الثابت، يربط البنك المركزي قيمة عملته بعملة دولة أخرى. ويُتحكم في سعر الصرف من خلال التدخل في سوق الصرف الأجنبي (بيعاً وشراءً) للحد من التقلبات والحفاظ على سعر صرف العملة قريباً من هدفها (أو

مكاسب من التجارة. بل يكفي أن يركز كل طرف على ما يجيده مقارنةً بالبدائل المتاحة له. وأكد جون ستوارت ميل (1848) أن زيادة الانفتاح التجاري تزيد من كفاءة الدول في كل ما تفعله. وبمصطلحات اليوم، تعزز هذه التجارة الإنتاجية. ومن الأمثلة على ذلك القدرة على استيراد آلات ومعدات أفضل وبالتالي تحسين جودة رأس المال، وزيادة تبادل المعرفة، والضغط التنافسي الإضافي على المنتجين المحليين (Jessop, 2021: 10-11).

الاستيراد نشاط تجاري دولي يشمل إرسال البضائع من الخارج إلى جميع الموانئ في العالم. وتجرى عمليات الاستيراد لتلبية الاحتياجات المحلية، سواء من المواد الغذائية أو الصناعية وغيرها. وينشأ الاستيراد نتيجةً لنقص الموارد المتاحة وعدم القدرة على تلبية الاحتياجات، مما يدفع الدولة إلى استيراد السلع من دول أخرى. ويعد تقليل الاستيرادات أمراً ضرورياً، لأن الإفراط في الاستيراد سيؤدي إلى انخفاض احتياطات النقد الأجنبي نتيجة لمدفوعات الاستيراد. وتتمثل عملية الاستيراد عموماً في جلب البضائع أو السلع من دول أخرى إلى البلاد. وتتطلب الاستيرادات الكبيرة من السلع تدخلاً من الجمرک في الدول المرسله والمستقبله. وتعد الاستيرادات جزءاً هاماً من التجارة الدولية، وتنفذ لتلبية احتياجات الأفراد. ويطلق على الشخص الذي يقوم بنشاط الاستيراد اسم المستورد. والمستورد هو شخص أو مؤسسة تحقق مبيعات من خلال جلب المنتجات أو الخدمات من الخارج إلى السوق المحلية. وتستورد الدولة التي تربطها اتفاقية تعاون ثنائية أو متعددة الأطراف مع دولة أخرى سلعاً وخدمات من تلك الدولة. وتستورد الدول سلعاً أو خدمات لا يمكن إنتاجها محلياً. وتعتمد قيمة الاستيرادات على مستوى الدخل القومي للدولة (Prayoga & Purnomo, 2024: 4875-4901).

يتفاعل الاقتصاد المفتوح مع الاقتصادات بطريقتين: فهو يشتري ويبيع السلع والخدمات في أسواق المنتجات العالمية، ويشتري ويبيع الأصول الرأسمالية مثل الأسهم والسندات في الأسواق المالية العالمية. ويعرف الاستيراد هي استيراد السلع والخدمات المنتجة في الخارج وبيعها محلياً (Mankiw, 2021: 260-261). والاستيراد دور مهم في دعم النمو الاقتصادي وارتفاع الطلب المحلي. ففي أنشطة الإنتاج والاستهلاك المحلية، تعد السلع المستوردة حلاً للحاجة إلى سلع لا يمكن إنتاجها محلياً، أو لعدم كفاءة الإنتاج. وللاستيرادات تأثير كبير على النمو الاقتصادي المحلي، خاصة إذا كانت هذه السلع سلعاً رأسمالية، أو سلعاً تشكل المدخلات الرئيسية في أنشطة الإنتاج، أو سلعاً استهلاكية أساسية للأسر. لذلك، قد تشير زيادة الاستيرادات إلى تحسن أفضل في الاقتصاد المحلي مقارنةً بالاقتصاد العالمي، نتيجة لزيادة النمو الاقتصادي وقوة الطلب المحلي وبشكل عام، لاستيراد البضائع مزايا عديدة منها (Arintoko, 2025: 247-254):

1. تتيح أنشطة الاستيراد فرصاً لطرح منتجات جديدة في السوق المحلية.
2. تسهم البضائع المستوردة في خفض تكاليف التصنيع المحلية.

المحلي. فعندما ترتفع قيمة العملة المحلية، ينخفض سعر السلع المستوردة، مما قد يؤدي إلى انخفاض معدل التضخم وبالتالي انخفاض مستوى أسعار الفائدة؛ أما عندما تنخفض قيمة العملة المحلية، فيرتفع سعر السلع المستوردة، مما قد يؤدي إلى زيادة معدل التضخم وزيادة ضغط سعر الفائدة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤثر تقلبات أسعار الصرف أيضاً على تدفقات رأس المال، وميزان المدفوعات، والنمو الاقتصادي، والعمالة المحلية (Liu, 2024: 322-330).

6. سعر الصرف في العراق: سعر الصرف هو استراتيجية أساسية في الاقتصاد الكلي، ويقع في مركز النظام المالي والتجارة الدولية ضمن مكون رئيسي حاسم للسياسة الاقتصادية، وهو دائماً عامل أساسي في هيكل السياسة الاقتصادية؛ أدى وجود عدد كبير من احتياطات الطاقة في العراق، مثل النفط والغاز، إلى حصول العراق على عائدات من بيع النفط، مما أدى إلى عدم فعالية السياسة النقدية قبل عام 2004، حيث تعتمد الحكومات العراقية على عائدات مصادر الطاقة. ومنذ الغزو الأمريكي في عام 2003، اعتمدت البلاد بشكل شبه كامل على عائدات النفط. العراق بلد يعتمد على الاستيرادات أكثر من الصادرات (Majeed, 2022: 181-193). والهدف الرئيسي للعديد من الدول النامية المصدرة للنفط من ربط عملاتها بعملة واحدة، كالدولار الأمريكي، هو تجنب أي تقلبات في أسعار الصرف، والتي قد تؤثر سلباً على الاقتصادات المحلية من حيث تقلب مستويات الأسعار والدخل المحلي. وقد شهدت معظم الدول المصدرة للنفط تقلبات كبيرة في إيراداتها نتيجة لتقلبات أسعار النفط العالمية، ولا سيما دول مثل العراق ودول الخليج، التي تشكل إيراداتها النفطية أكثر من 90% من إجمالي الإيرادات (Yaqub, 2025: 17-41). على الرغم من أن التغيرات في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي ستؤثر على أسعار السلع من حيث الارتفاع والانخفاض والاستقرار، كما ساهمت عدة عوامل في تحسين واستقرار سعر الصرف، منها صدور قانون البنك المركزي رقم 56 لسنة 2004، والذي مكنه من تحقيق الاستقلال التام للبنك المركزي في صياغة وتنفيذ سياسته النقدية واللجوء إلى اعتماد وسائل غير مباشرة للسياسة النقدية، كما أن استقرار وتحسن سعر صرف الدينار أمام الدولار، وكذلك إصدار عملة عراقية جديدة كبديل للعملة القديمة، أعطى البنك المركزي إمكانية السيطرة الكاملة على عملية الإصدار الحد من تزوير العملة، الأمر الذي كان له آثار سلبية على قيمة الدينار (Jabbar et al., 2020: 6-11).

ثالثاً: الإطار النظري للاستيرادات

أكد آدم سميث (1776) على فوائد التخصص، إذ تحسّن التجارة الرفاهية بتمكين الناس من التركيز على ما يجيدونه. حتى لو كان بإمكان كل شخص زراعة ما يحتاجه من طعام، وصنع ملابسه، وتلبية جميع احتياجاته من مأوى ورعاية صحية وترفيه، فإن النتائج ستكون بالتأكيد أقل من مثالية. وواصل ديفيد ريكاردو (1817) هذه الفكرة موضحاً أنه ليس من الضروري أن تتمتع دولة واحدة بميزة مطلقة، أي أن تكون قادرة على إنتاج أي شيء بتكلفة أقل من شريك تجاري لتحقيق

العراقي، وهذا أحد أساليب السياسة النقدية المؤثرة في استقرار الطلب الكلي مما يؤدي إلى استقرار المستوى العام للأسعار وخفض معدلات التضخم من خلال التأثير المباشر على نمو الكتلة النقدية والتحكم في مستويات السيولة، واستطاع مزاد العملة الأجنبية أن يلبي متطلبات السوق من العملة الأجنبية واحتياجات القطاع الخاص لتمويل جميع وارداته ضمن أسعار صرف متوازنة (Alshukri & Ali, 2022: 10024). وبذلك تكون هناك سياسة أكثر وضوحاً للبنك المركزي سمحت له بالتمتع باستقلالية جيدة في استقرار سعر صرف الدينار العراقي ومتابعة تحركاته وجعلها ضمن حدود معينة من خلال مزادات العملة الأجنبية التي اعتمدها منذ 2004/10/4 وقد ساهم هذا المزاد في تحقيق الأهداف المطلوبة التي استخدمها البنك المركزي لتحقيق الاستقرار في سعر صرف الدينار وكذلك أدى إلى اختفاء السوق الموازية (Jabbar et al., 2020: 6-11).

3. تُتيح أنشطة الاستيراد فرصاً للمنتجات المستوردة لتصبح رائدة في الصناعة.
4. تُسهّم أنشطة الاستيراد في جلب منتجات عالية الجودة إلى السوق المحلية.

المحور الثالث: الجانب التطبيقي

أولاً: اتجاهات تطور سعر الصرف والاستيرادات في العراق للمدة (2004-2023)

في أواخر عام 2003، عقد البنك المركزي مزاداً للعملة الأجنبية ليعلن انتهاء تطبيق نظام سعر الصرف الثابت في العراق، لعدم الحاجة إليه بعد التغييرات التي حدثت في العراق، إذ أصبح مزاد العملة الأجنبية المجال المناسب في تحديد سعر الصرف الذي ترغب فيه السياسة النقدية واعتمدته كهدف وسيط للسياسة النقدية، وذلك لتحقيق هدفها النهائي المتمثل في استقرار المستوى العام للأسعار وخفض الضغوط التضخمية. وقد اعتبر مزاد العملة الأجنبية في سوق الصرف

الجدول (1): اتجاهات تطور سعر الصرف والاستيرادات في العراق للمدة (2003-2024)

المؤشرات	سعر الصرف		الاستيرادات	
	السنوات	الدينار/ الدولار	مقدار التقلب %	القيمة (مليون دولار)
	2004	1453	-	21302
	2005	1469	1.1	23532
	2006	1467	-0.1	22009
	2007	1255	-14.5	19556
	2008	1193	-4.9	35012
	2009	1170	-1.9	41512
	2010	1170	-	43915
	2011	1170	-	47803
	2012	1166	-0.3	59006
	2013	1166	-	63320
	2014	1166	-	58602
	2015	1167	0.1	47467
	2016	1182	1.3	34208
	2017	1184	0.2	38066
	2018	1183	-0.1	46416
	2019	1182	-0.1	57581
	2020	1192	0.9	48293
	2021	1450	21.6	40849
	2022	1450	-	55194
	2023	1316	-9.3	65826
	متوسط المدة **	1258	-0.3	43473
	معدل نمو مركب ***			5.8

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية السنوية المتفرقة (2004-2023)

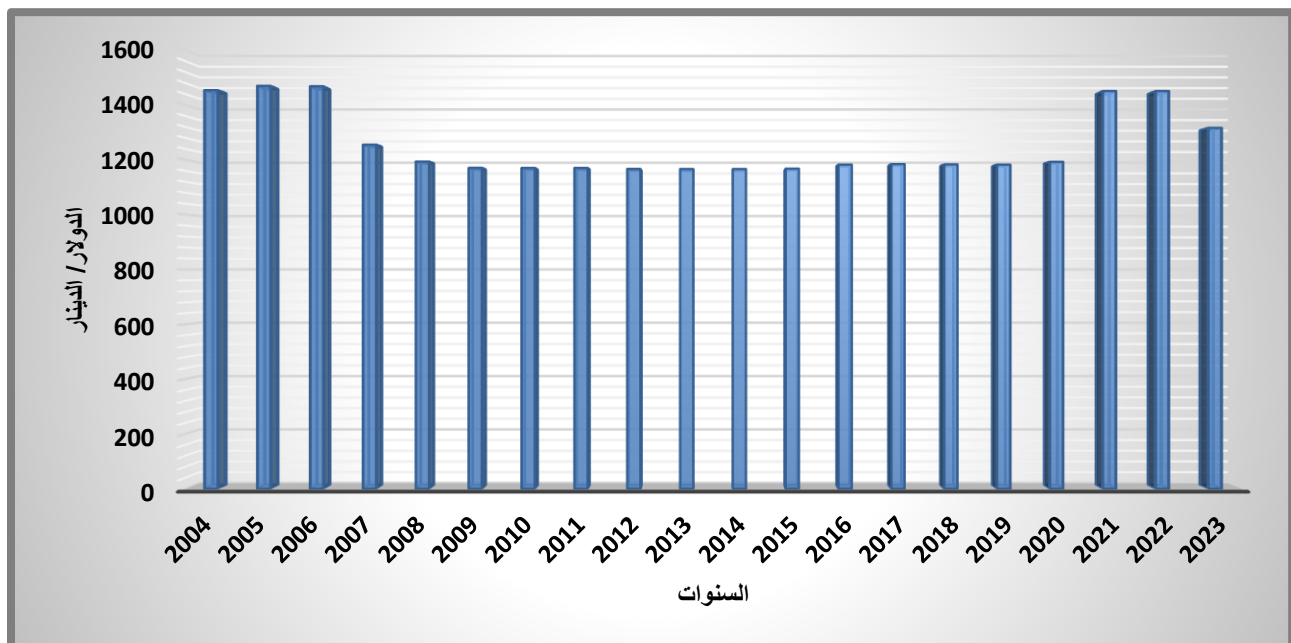
(*) معدل النمو السنوي: من عمل الباحثين وفق المعادلة الآتية: $\text{معدل النمو} = \frac{\text{قيمة سنة المقارنة} - \text{قيمة سنة الأساس}}{\text{قيمة سنة الأساس}} \times 100\%$

(**) متوسط المدة: من عمل الباحثين وفق المعادلة الآتية: $\text{متوسط المدة} = \frac{\text{المجموع القيم}}{\text{عدد السنوات}}$

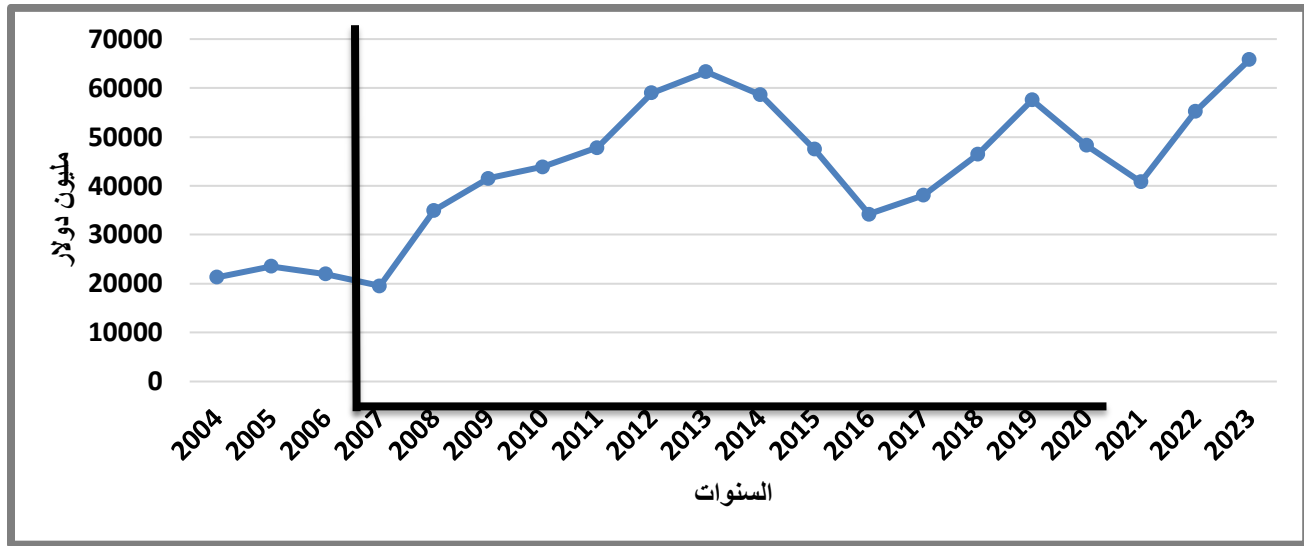
(**) معدل النمو السنوي المركب: من عمل الباحثين وفق المعادلة الآتية: $\left(\frac{\text{القيمة النهائية}}{\text{القيمة البدائية}} \right)^{1/n} \times 100\%$

الارتفاع الطفيف عند (1182، 1184) حتى عام 2017، ثم سجل تقلبات في عامي 2018 و2019، في حين ارتفعت حجم الاستيرادات بمعدلات نمو متزايد بلغت (21.9%، 24.1%) على التوالي مقارنة بأعوام السابق. ثم اتخذت الحكومة إصلاحات اقتصادية تتماشى مع سياسة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تجاه العراق، وتهدف إلى تعزيز الإنتاج الوطني وكذلك الورقة الإصلاحية الحكومية أو ما يسمى عليها اسم "الورقة البيضاء" والتي بموجبها تم رفع سعر الصرف إلى 1450 ديناراً للدولار الواحد محققاً أعلى نسبة التغير بلغت (21.6%) في سنة 2021 وهي أعلى نسبة تغير في سعر الصرف، مما أدى إلى تراجع الثقة الجمهور بالدينار العراقي وارتفاع كبير في الأسعار، مما يؤدي إلى زيادة حجم الاستيرادات إلى (55194، 65826) مليون دولار على التوالي (Alshukri & Ali, 2022: 10024). وكان الهدف من ذلك الحفاظ على احتياطات العراق من الدولار وتحرير المزيد من الدينار العراقي للإنفاق الحكومي في الموازنة التشغيلية. وقد تضرر الجمهور بشدة من انخفاض قيمة الدينار لأن موظفي الحكومة يتقاضون رواتبهم بالدينار وسيكونون قادرين على تحمل تكاليف أقل بروتبهم لأن العديد من السلع المستوردة تُدفع بالدولار، إذ تواجه البلاد أزمة مالية خانقة جراء انخفاض أسعار النفط، ومن المؤمل أن تنخفض الأسعار لاحقاً وفقاً لوجهة نظر الحكومة وتوصيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بعد معالجة الخلل في الاقتصاد العراقي وتنويعه (Majeed, 2022: 181-193). وهو ما يوضحه في الشكل البياني (1) أدناه:

يتبين من الجدول (1) أن التغيرات في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار العراقي كانت التغيرات طفيفة في المدة من 2004-2006، إلا أن وجهة نظر البنك المركزي اختلفت بعد دراسة السوق وحركة الكتلة، لذا قام البنك المركزي بخفض سعر صرف العملة وأعطى قيمة لها بعد أن خفضه إلى (1255) ديناراً لكل دولار في عام 2007، بعد أن كان (1453) في عام 2004، وبلغ معدل التغير (-14.5%)، في حين سجل حجم الاستيرادات (19556) مليون دولار نفس العام، ثم استمرت الحكومة ممثلة بالبنك المركزي برفع قيمة العملة العراقية مقابل الدولار، ويأتي ذلك لضمان استقرار قيمة العملة الوطنية والحفاظ عليها من التدهور والقضاء على ظاهرة الدولار في السوق، إذ خفضها إلى (1193) ديناراً مقابل الدولار في عام 2008، وبمعدل تغير (-5%) تقريباً، في حين ارتفعت الاستيرادات إلى (35012) مليون دولار، مقارنة بالعام السابق، وفي عام 2009 سجلت سعر الصرف (1170) ديناراً مقابل الدولار بمعدل تراجع قدره (-2%) تقريباً، في حين شهدت الاستيرادات نمواً كبيراً بلغ (79%)، وبعد هذا العام، حافظ سعر الصرف الدينار على استقراره خلال المدة من 2009 إلى 2014 إذ تتراوح سعر صرف بين (1170، 1166) ديناراً للدولار الواحد. بينما في عام 2015 تم رفع سعر الصرف وتخفيض قيمة الدينار مقابل الدولار ليصل إلى 1167 دينار بزيادة نسبتها (0.1%)، في حين حجم الاستيرادات انخفض حجم الاستيرادات وبلغ (58602، 47467) مليون دولار على التوالي وبمعدلات نمو سالبة (-7.5% و-19%) على التوالي. واستمر سعر الصرف في



الشكل (1): اتجاهات تطور سعر الصرف الدينار العراقي للمدة (2023-2004)
المصدر: من إعداد الباحثين



الشكل (2): اتجاهات تطور الاستيرادات للمدة (2004-2023)
المصدر: من إعداد الباحثين

البيانات السلاسل الزمنية: تتكون بيانات السلاسل الزمنية من مشاهدات متغير واحد أو أكثر خلال مدة من الزمن منظمة بترتيب تسلسلي زمني مثل سنوي، نصف سنوي فصلي شهري، أسبوعي، يومي كل ساعة (السواعي، 2015: 28). واعتمدت الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية الصادر من البنك الدولي (WB) للمدة (2004-2023) للمتغيرين هما الاستيرادات وسعر الصرف في العراق. واستناداً إلى المعايير القياسية التي تحكم العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات، ولضمان خلو النموذج من المشاكل الاقتصادية القياسية، فإن طبيعة البيانات الاقتصادية وتغيرها عبر الزمن تتطلب سلسلة زمنية طويلة نسبياً. وبسبب احتمالية ظهور مشكلة الإبطاء الزمني، تم تحويل البيانات من صيغتها السنوية إلى نصف سنوية، لتصبح أكثر ملاءمة للتحليل القياسي وتحسين دقة التقدير.

3. تقدير النموذج: بعد مرحلة التوصيف وصياغة النموذج تأتي المرحلة الثالثة وهي مرحلة التقدير النموذج، وفي هذه الدراسة سنعتمد على النموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة للبيانات السلاسل الزمنية (ARDL - Auto-Regressive Distributed Lag). ويتطلب تطبيق هذا النموذج مراعاة النقاط التالية (Nkoro & Uko, 2016: 91-63):

1. يجب أن تكون المتغيرات الأساسية مدمجة من الرتبة الأولى I(1) أو الرتبة الصفرية I(0)، أو مزيجاً منهما. في هذه الحالة، يكون نموذج ARDL مناسباً للتقدير.
2. في حال أظهرت إحصائية اختبار F وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين المتغيرات، خاصة عند التعامل مع عينات صغيرة أو محدودة الحجم، فإن نموذج ARDL المصحح للخطأ (ECM-ARDL) يُعد أكثر كفاءة من النماذج الأخرى.

ثانياً: قياس الاقتصادي لأثر سعر الصرف على الاستيرادات للمدة (2004-2023)

تعد القياس الاقتصادي من الخطوات الجوهرية لتحقيق أهداف أي دراسة اقتصادية، إذ أن الاعتماد على العلاقات النظرية بين المتغيرات الاقتصادية وحده لا يكفي لفهم تلك العلاقات. ومن هنا تأتي أهمية الجانب القياسي، الذي يهدف من خلال استخدام الأدوات والأساليب الإحصائية إلى اختبار الفرضيات النظرية والوصول إلى نتائج دقيقة وموثوقة تدعم عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية. ويتناول هذا المحور عدة فقرات والتي يمكن شرحها كالآتي:

1. التوصيف النموذج: تعد مرحلة توصيف النموذج من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها وذلك من خلال ما تتطلب من تحديد للمتغيرات التي يجب ان يشتمل عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه. وفي هذه المرحلة يتم الاعتماد على النظرية الاقتصادية والاقتصاد الرياضي لتحويل العلاقة إلى معادلات رياضية باستخدام الرموز في تحديد نوع واتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، مثل العلاقة بين الاستيرادات وسعر الصرف (بخيت وفتح الله، 2006: 28).

2. صياغة النموذج: تمثل صياغة النموذج خطوة أساسية تهدف إلى تبسيط العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية من خلال التعبير عنها بمعادلات رياضية. ويمكن تصنيف المتغيرات التي تتضمنها هذه المعادلات، في أي نموذج اقتصادي بشكل عام، على النحو الآتي:

(1) $Y = f(X_1, X_2) + U$
يعد النموذج الخطي البسيط أحد الأشكال الشائعة للنموذج رقم (1)، ويأخذ الصيغة الآتية:

(2) $Y = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \varepsilon$
Y: الاستيرادات السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي)، X: سعر صرف رسمي (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي، متوسط المدة)، β_0 : الحد الثابت، B1, B2: معاملات الانحدار، ε : المتغير العشوائي.

بيانات زمنية مثل الاقتصادية والمالية، وهو موضوع ذو أهمية تطبيقية وحيوية في التحليل القياسي حيث ان الاستدلال للمتغيرات غير المستقرة يعطي نتائج مضللة، إذ تكون العلاقة بين المتغيرات غير المستقرة ليست حقيقة وإنما مضلل و هذا ما يسمى بالانحدار الزائف أو المضلل، وهناك العديد من الطرائق الإحصائية المستخدمة لاختبار الاستقرارية وسوف نعتمد أحدها والذي يعد من الطرائق الأكثر دقة والأوسع انتشارا وهو اختبار جذور الوحدة، يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خواص السلسلة الزمنية لكل متغير من متغيرات البحث خلال المدة الزمنية للمشاهدات والتأكد من مدى استقراريتها وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة (حسن وشومان، 2013: 174-210). ولاختبار الجذر الوحدة له فرضيتان:

1. H_0 (فرضية العدم): السلسلة الزمنية تحتوي على جذر وحدة (أي سلسلة غير مستقرة).
2. H_1 (الفرضية البديلة): السلسلة الزمنية لا تحتوي على جذر وحدة (أي سلسلة مستقرة). وتعرض نتائج اختبار جذر الوحدة في الجدول الآتي:

3. يتم التحقق من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي باستخدام اختبار Breusch-Godfrey (Serial Correlation LM Test).

4. للتحقق من مشكلة عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity)، يتم تطبيق اختبار ARCH.

5. يتم اختبار استقرار المعلمات على المدى الزمني باستخدام اختبري CUSUM و CUSUM of Squares، وذلك لضمان ملاءمة النموذج للتقدير والتنبؤ.

4. اختبار النموذج: يختبر في هذه المرحلة اختبار قوة ومعنوية النموذج المقدر باعتماد طرق إحصائية معينة للتأكد من صلاحية النموذج وقدرته على التنبؤ. وقد يواجه الباحثون عدة مشاكل منها: مشكلة تغاير حد الخطأ أو الارتباط الذاتي أو الازدواجية الخطية وغيرها من المشاكل (بخيت وفتح الله، 2006: 29). وتتكون مرحلة الاختبار النموذج بمجموعة من الاختبارات القياسية منها الجذر الوحدة، والاختبار حدود، ومدة الإبطاء ويمكن شرحها في الآتي:

اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية: استقرار السلاسل الزمنية من المواضيع المهمة في كثير من التطبيقات التي تعتمد

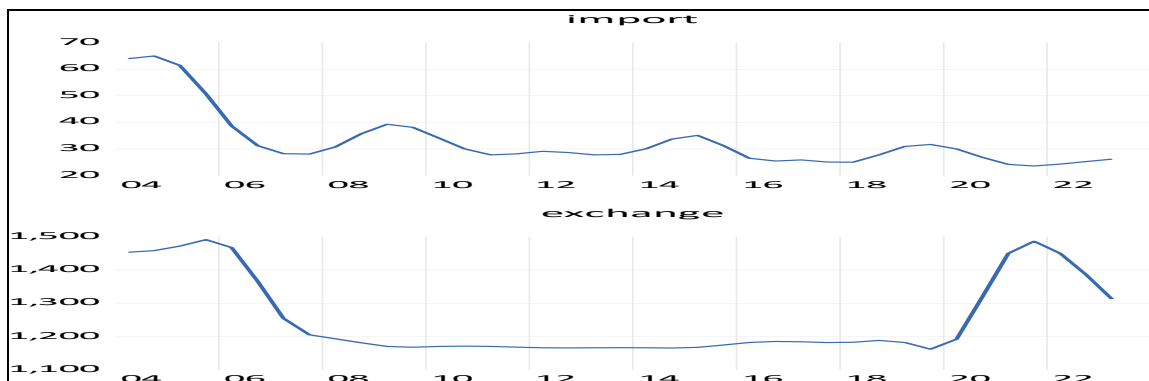
الجدول (2) نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام (ADF)

القرار	1 st difference		Level		الاختبار	المتغيرات
	Trend and Intercept	Intercept	Trend and Intercept	Intercept		
I ₀	-----	-----	-5.782590	-5.383914	t-Statistic	Y
	-----	-----	0.0002	0.0001	Prob.	
I ₁	-6.273848	-2.100687	-1.857461	-2.314563	t-Statistic	X
	0.0000	0.2456	0.6554	0.1730	Prob.	

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برمجية Eviews 12.

الدرجة الأولى I(1) وعليه، فإن كلا المتغيرين يحققان شروط التكامل عند المستوى والفرق الأول. وبما أن نموذج ARDL يعد مناسباً في حالة وجود مزيج من المتغيرات المدمجة من الرتبتيين I(0) و I(1)، سيتم اعتماد هذا النموذج في الدراسة الحالية. كما سيتم التحقق من نتائج اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية من خلال التحليل البياني الموضح في الشكل التالي.

يتبين من الجدول (2) نتائج اختبار جذر الوحدة (ADF) للسلاسل الزمنية، إذ تبين أن المتغير التابع المتمثل الاستيرادات (Y) مستقر عند مستواه الأصلي I(0)، وذلك لأن قيمة الاحتمالية كانت أقل من 5%. في المقابل، فإن المتغير المستقل سعر الصرف (X) لم يكن مستقراً عند مستواه الأصلي I(0)، نظراً لأن قيمة الاحتمالية تجاوزت 5%. إلا أنه بعد أخذ الفرق الأول، أصبح المتغير (X) مستقراً ومتكاملاً من



شكل (3) السلسلة الزمنية لمتغيرات البحث
المصدر: من إعداد الباحثين

فنقبل وجود التكامل المشترك؛ أما إذا كانت قيمة اختبار F أقل من القيمة الحرجة للحد الأدنى، فنرفض وجود التكامل المشترك. عندما تقع إحصائية F بين القيم الحرجة للحد الأدنى والحد الأعلى، تكون النتيجة غير حاسمة. وإن غياب التكامل المشترك بين المتغيرات هو الفرضية الصفرية (Iqbal et al., 2025: 2286-2304). وتعرض نتائج الاختبار في الجدول (3):

اختبار الحدود (Bound Test): يعد اختبار الحدود للتكامل المشترك من الاختبارات الأساسية المستخدمة للتحقق من وجود علاقة طويلة الأجل ضمن إطار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (Odoth & Edith, 2023: 46-64). ولتحديد ما إذا كانت المتغيرات ذات علاقة توازنية، نستخدم اختبار F . وبعد ذلك، نقارن قيمة اختبار F المحسوبة بالقيم الحرجة للحد الأعلى $I(1)$ والحد الأدنى $I(0)$. إذا كانت قيمة اختبار F المقدرة أكبر من القيمة الحرجة للحد الأعلى،

الجدول (3) اختبار الحدود Bounds Test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	39.71665	10%	5.59	6.26
K	1	5%	6.56	7.3
		2.50%	7.46	8.27
		1%	8.74	9.63

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برمجية Eviews 12.

والأدنى عند جميع مستويات الدلالة (1%، 2.5%، 5%)، 10%. وبناءً عليه، يتم رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

تظهر نتائج الجدول (3) وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستيرادات وسعر صرف الدينار العراقي، وذلك استناداً إلى اختبار الحدود Bounds Test لقيمة F -statistic البالغة (39.71665)، والتي تفوق القيم الحرجة للحددين الأعلى اختبار مدة الإبطاء المثلى:

الجدول (4) اختبار مدة الإبطاء المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: Y, X						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-352.296	NA	711681.7	19.15111	19.23819	19.18181
1	-278.435	135.7433	16314.99	15.37488	15.63611	15.46698
2	-239.515	67.32199*	2477.132*	13.48728*	13.92267*	13.64078*

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برمجية Eviews12.

من مزايا متعددة، من أبرزها قدرتها على التعامل مع متغيرات ذات مراتب تكامل مختلفة في الجذر الوحدة، أي كلما كانت المتغيرات مستقر في مستواها الأصلي ($I(0)$) أم مستقر بعد الفرق الأول ($I(1)$)، إضافة إلى كفاءتها في العينات الصغيرة، فضلاً عن فعاليتها في معالجة بعض المشكلات التشخيصية مثل الارتباط الذاتي (Odoth & Edith, 2023: 46-64). والجدول (5) توضح النتائج الأولية:

يتبين من الجدول (3) ان النموذج الذي تم اختياره حسب منهجية (ARDL) لعدد فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات البحث من خلال استخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) واعتماداً على جميع المعايير الإحصائية، يوضح أن عدد فترات الإبطاء المثلى تنهى النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي البواقي هي (2).

5. تقدير النموذج القياسي وفق منهجية ARDL: تم اعتماد منهجية ARDL في بناء نموذج هذه البحث نظراً لما تتمتع به

الجدول (5) نتائج أولية للنموذج ARDL

Dependent Variable: IMPORT (Y)
Method: ARDL
Sample (adjusted): 2005S1 2023S1
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): EXCHANGE (X)

Fixed regressors: C @TREND				
Selected Model: ARDL(2, 0)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y(-1)	1.434844	0.07631	18.80277	0.0000
Y(-2)	-0.79031	0.082252	-9.60838	0.0000
X	0.006779	0.003096	2.189908	0.0359
C	5.923181	2.814704	2.104371	0.0433
@TREND	-0.16071	0.037611	-4.27293	0.0002
R-squared	0.968201	Mean dependent var		30.91891
Adjusted R-squared	0.964226	S.D. dependent var		7.442081
S.E. of regression	1.407599	Akaike info criterion		3.646735
Sum squared resid	63.40267	Schwarz criterion		3.864427
Log likelihood	-62.4646	Hannan-Quinn criter.		3.723482
F-statistic	243.5786	Durbin-Watson stat		1.463084
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برمجية 12 Eviews.

البالغة 3% أثر العوامل العشوائية. كما بلغت قيمة معامل التحديد المصحح (Adjusted R-squared) نحو 96%، مما يؤكد أن إدخال متغير سعر الصرف في النموذج يُعزز من قوة النموذج التفسيرية ومعنويته. علاوةً على ذلك، فقد كانت قيمة إحصائية F-statistic (243.5786) ذات دلالة معنوية عالية عند مستوى أقل من 1%، مما يؤكد معنوية النموذج ككل، ويُعزز من الاعتماد على نموذج ARDL في هذه الدراسة.

تظهر الجدول (5) أن نتائج التقدير الأولي لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) تتسم بالمعنوية الإحصائية، وذلك من خلال ارتفاع كل من معامل التحديد (R-squared) ومعامل التحديد المصحح (Adjusted R-squared)، إضافةً إلى دلالة اختبار F لمدى قوة النموذج ككل. فقد بلغت قيمة معامل التحديد (R-squared) نحو 97%، ما يشير إلى أن تأثير سعر الصرف يفسر نسبة كبيرة من التغيرات في المتغير التابع، بينما تمثل النسبة المتبقية تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ECM، ARDL: النتائج تقدير معامل تصحيح الخطأ في الأجل القصير كما هو موضح في الجدول (6):

الجدول (6) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير

ARDL Error Correction Regression				
ECM Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.923181	0.965356	6.135748	0.0000
@TREND	-0.16071	0.032554	-4.93671	0.0000
D(Y(-1))	0.79031	0.067701	11.67363	0.0000
CointEq(-1)*	-0.35547	0.039275	-9.05072	0.0000

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية 12 Eviews.

أشهر تقريباً $\frac{1}{0.35547}$ ليعود إلى مستواها التوازني في الأجل الطويل بعد حدوث أي صدمة. **تقدير ARDL Long Run:** النتائج تقدير للأجل الطويل كما هو موضح في الجدول (7):

يتضح من الجدول (6) أن قيمة معلمة تصحيح الخطأ CointEq (-1) جاءت سالبة، إذ بلغت (-0.35547)، وهي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من (1%). مما يعني أن الاستيرادات في العراق تحتاج إلى ما يقارب سنتين وثمانية

الجدول (7) تقدير العلاقة طويلة المدى

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.923181	2.814704	2.104371	0.0433

@TREND	-0.16071	0.037611	-4.27293	0.0002
Y(-1)*	-0.35547	0.045324	-7.84272	0.0000
X	0.006779	0.003096	2.189908	0.0359

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برمجية Eviews 12.

المشاكل القياسية مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء ومشكلة عدم تباين التجانس، لأن جود مثل هذه المشاكل تؤدي بنا إلى وجود تقدير زائف (اليفي وبلغالم، 2023: 43-66). وفي هذا الصدد نعتد على العديد من الاختبارات كما في الجدول (8):

يوضح الجدول (7) وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين الاستيرادات وسعر الصرف. وتشير هذه النتيجة إلى أن ارتفاع سعر الصرف بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة حجم الاستيرادات في العراق بمقدار (0.0359).
6. الاختبارات التشخيصية: تستخدم هذه الاختبارات المعرفة ما إذا كان النموذج المقدر في الدراسة الحالية لا يعاني من

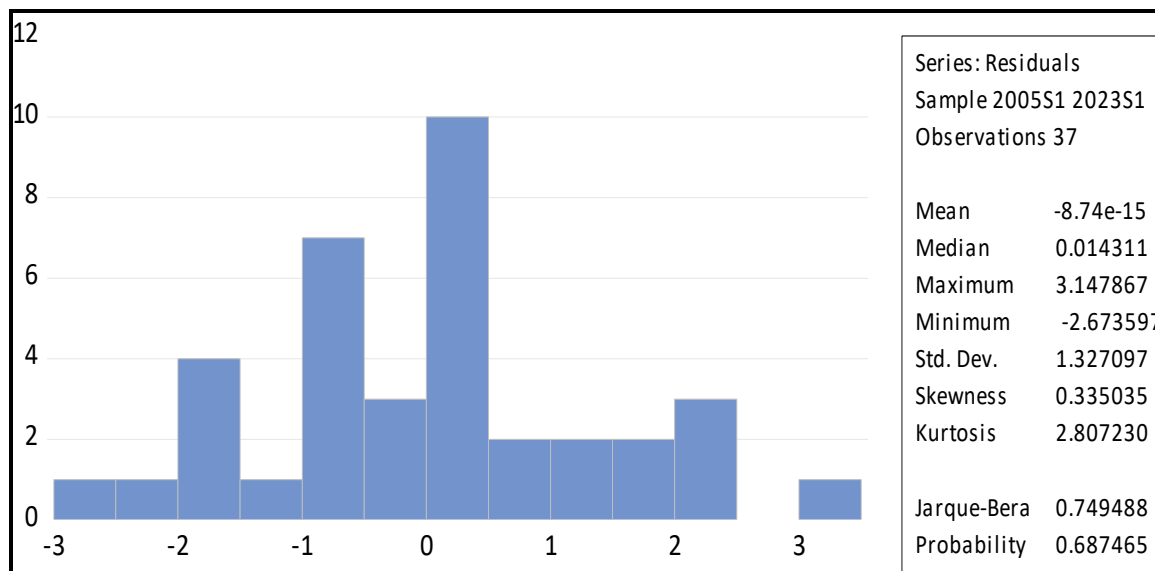
الجدول (8) الاختبارات التشخيصية للنموذج القياسي

الاختبار	الإحصائية	القيمة	الاحتمال
الارتباط الذاتي Breusch-Godfrey	F-statistic	1.412132	0.2437
	Obs*R-squared	1.612016	0.2042
عدم ثبات التباين ARCH	F-statistic	0.248280	0.6215
	Obs*R-squared	0.260979	0.6094
التوزيع الطبيعي Jarque-Bera	Jarque-Bera	0.749488	0.687465

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews 12.

(p-values) التي تجاوزت مستوى الدلالة 5%. كما تشير نتائج اختبار Jarque-Bera إلى أن التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج متحقق، كما هو موضح في الشكل التالي:

يتبين من الجدول (8) الخاص بالاختبارات التشخيصية لنموذج الدراسة، أن النموذج يخلو من المشاكل القياسية، مثل مشكلة الارتباط الذاتي (Breusch-Godfrey) ومشكلة عدم تجانس التباين (ARCH)، وذلك استناداً إلى قيم الاحتمالية

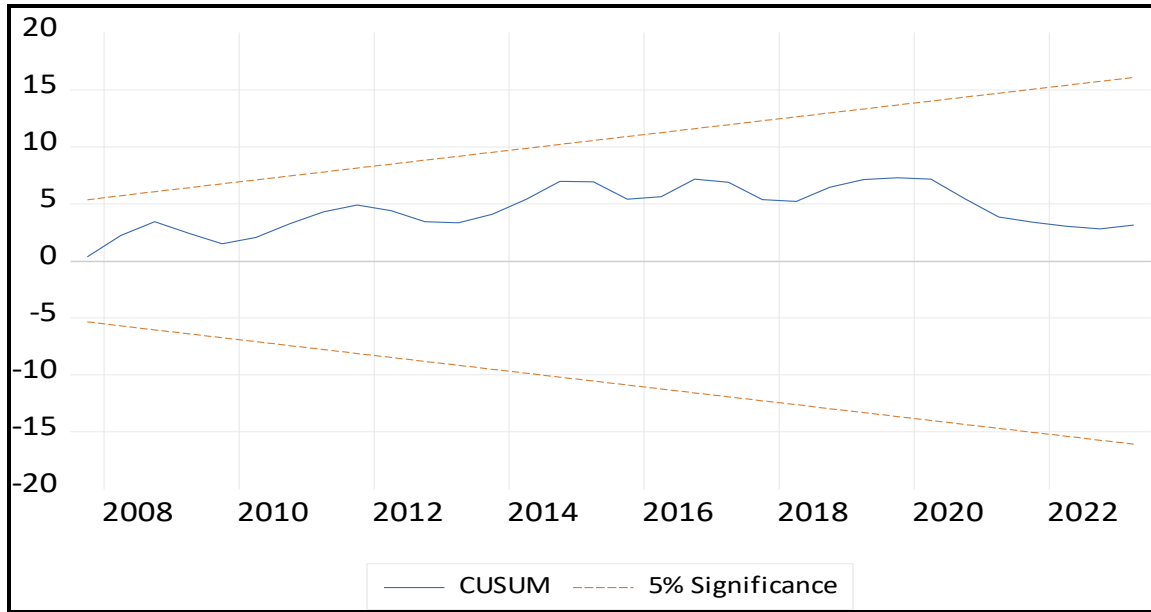


شكل (4) اختبار Jarque-Bera Test
المصدر: من اعداد الباحثين

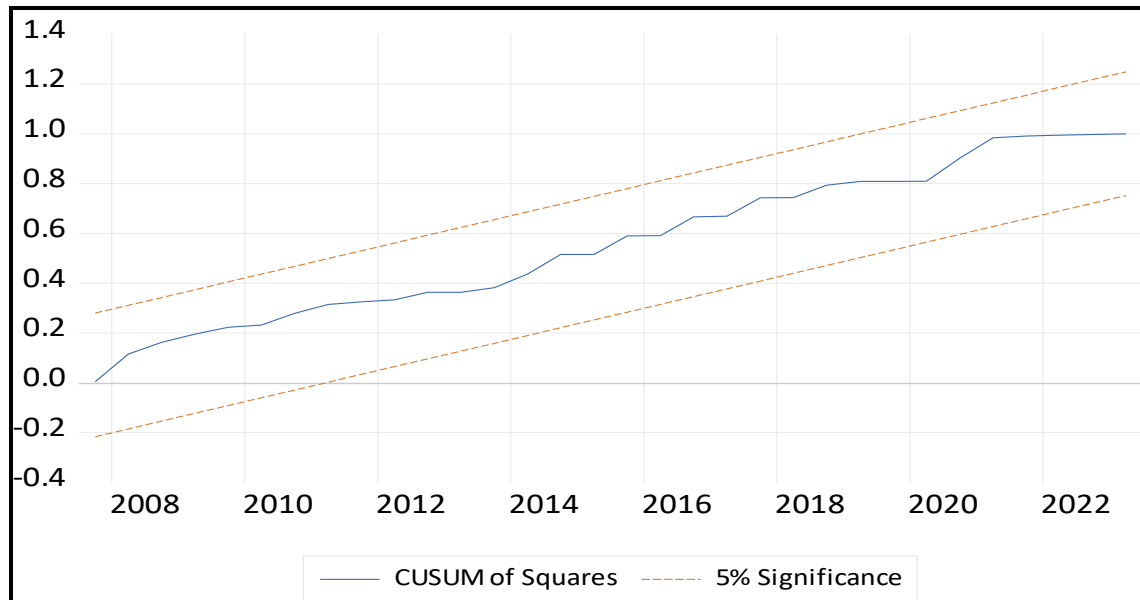
7. اختبارات استقراره النموذج المقدر (CUSUM) و (CUSUM of Squares):

معنوية 5%، ويمكن القول ان نموذج الدراسة في العراق للمدة القصير والطويل لا يحتويان على أي تغيرات هيكلية.

يلاحظ من الأشكال البيانية (5) و(6) لإحصائية اختبارات النموذج المقدر (ARDL) داخل الحدود الحرجة عند مستوى



شكل (5) المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)
المصدر: من إعداد الباحثين



شكل (6) المجموع التراكمي للمربعات للبواقي (CUSUM of Squares)
المصدر: من إعداد الباحثين

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1. أن الواقع الاقتصادي في العراق لا يزال يعتمد بدرجة كبيرة على السلع الاستهلاكية، وهذا من خلال العلاقة الطردية بين سعر الصرف وحجم الاستيرادات في العراق خلال مدة البحث، مما يعني أن ارتفاع سعر الصرف (أي انخفاض قيمة الدينار) يؤدي إلى زيادة الاستيرادات، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

2. من الجانب التحليلي، تبين أن تقلبات سعر الصرف لم تؤدي بالضرورة إلى تغيرات واضحة في حجم الاستيرادات، وهو ما يدل على أن تأثير تقلبات الصرف على الاستيرادات في العراق محدود. وهذا يعكس ضعف مرونة الطلب الخارجي على السلع العراقية بسبب انخفاض تنافسية المنتجات المحلية.

3. مر الاقتصاد العراقي بعدد من الأزمات المؤثرة، منها الحصار الاقتصادي حتى عام 2003، وأزمة انخفاض أسعار النفط عام 2016، وجائحة كوفيد-19 في 2020،

- dhatiyan wa namadhij tawzi' al-ibta' (ARDL). *Majallat Al-'Ulm Al-Iqtisadiyya*, 9(34).
4. Al-Sawa'i, K. M. (2018). *Mabadi' al-iqtisad al-qiyasi*. Amman: Dar Al-Kitab Al-Thaqafi.
 5. Awad, K. R., & Subhi, M. M. (2022). Taqallubat as'ar al-sarf wa atharuha 'ala al-istiradat al-'Iraqiyya lil-mudda (2004–2020). *Majallat Iqtisadiyyat Al-A'mal lil-Abhath Al-Tatbiqiyya*, 3(5).
 6. Alshukri, A. P. D., & Ali, N. A. H. H, 2022, The Impact of Exchange Rate Changes on the Balance of Payments in Iraq for the Term (2004-2020), Special Education, Vol 1, Issue 43.
 7. Arintoko, A., Badriah, L. S., Rahajuni, D., Kadarwati, N., & Priyono, R, 2025, Effect of Global Energy and Food Prices and Exchange Rate on Energy and Non-Energy Import Demand: Empirical Evidence from Indonesia, Journal of Economic Policy Studies, Vol 7, Issue 1.
 8. Carbaugh, R. J, 2021, International Economics (17th ed.), Cengage Learning.
 9. Hamilton, A, 2018, Understanding Exchange Rates and Why They Are Important, Bulletin – December 2018, Reserve Bank of Australia, pp. 25–34.
 10. Hasan, S. H., Abdalhamed, M. W., & Al-Rawi, M. F. A, 2021, The Impact of Changes in Exchange Rates on Indicators of Stability in the Iraqi Economy after 2003, Turkish Journal of Computer and Mathematics Education, Vol 12, Issue 10, pp. 4565–4573.
 11. Iqbal, T., Rahman, S. U., Idrees, S., Ijaz, S., & Javid, M. Q, 2025, Foreign Direct Investment, Exports and Large-Scale Manufacturing Sector Growth: Bound Test and ARDL Approach, The Critical Review of Social Sciences Studies, Vol 3, Issue 1, pp. 112–126.
 12. Jabbar, M. M. N. Y. R., & Nahi, N. T, 2020, Fluctuations in the Exchange Rate and Its Impact on the Volume of Exports and Imports (Iraq is a Case Study for the Period 2003–2016), AL-Qadisiyah Journal

وأزمة السيولة النقدية في 2021. وقد أسهمت هذه الأزمات في إضعاف الإنتاج المحلي وزيادة الاعتماد على الاستيراد، لا سيما للسلع الاستهلاكية.

ثانياً: التوصيات

1. ضرورة العمل على تشجيع الصادرات، لا سيما في القطاعات غير النفطية، عبر دعم ريادة الأعمال والتنمية الصناعية. كما ينبغي تقليص مستوى الاعتماد على الاستيرادات، خصوصاً السلع الاستهلاكية، من خلال تعزيز الإنتاج المحلي ليكون قادراً على المنافسة مع المنتجات الأجنبية.
2. اتخاذ سياسات فعالة تهدف إلى استقرار سعر الصرف الدينار العراقي مقابل سلة العملات، لما له من دور في ضبط مستويات الاستيرادات وتحفيز الصادرات.
3. تعزيز القدرة التصديرية من خلال تبني التكنولوجيا الحديثة وتوفير وسائل إنتاج متطورة، مما يسهم في تقليل الاعتماد على الاستيرادات وتلبية الطلب المحلي.
4. ينبغي وضع سياسات تهدف إلى تنويع مصادر الإيرادات الأجنبية، مع توصية للبنك المركزي العراقي بعدم اللجوء إلى خفض قيمة الدينار.

توافر البيانات:

تم تضمين البيانات المستخدمة لدعم نتائج هذه الدراسة في المقالة.

تضارب المصالح:

يعلن المؤلف أنه ليس لديهم تضارب في المصالح.

موارد التمويل:

لم يتم تلقي أي دعم مالي.

شكر وتقدير:

لا أحد.

References:

1. Elifi, M., & Belghallam, H. (2023). Athar al-siyasa al-naqdiyya li-bank al-Jaza'ir 'ala al-salama al-masrafiyya li-bank al-Baraka al-Jaza'iri khilal al-mudda (1992–2022). *Majallat Dirasat fi al-Maliyya al-Islamiyya wa al-Tanmiyya*, 4(2).
2. Bakhit, H. A., & Fathallah, S. (2006). *Al-iqtisad al-qiyasi*. Amman: Dar Al-Yazouri for Publishing and Distribution.
3. Hassan, A. A., & Shuman, A. L. H. (n.d.). Tahlil al-'alaqa al-tawazuniyya tawilat al-ajal bi-istikhadam ikhtibarat jithr al-wahda wa uslub damj al-namadhij al-murtabita

Economy (1970–2013), British Journal of Interdisciplinary Research, Vol 2, Issue 3, pp. 101–117.

- for Administrative and Economic Sciences, Vol 22, Issue 3, pp. 201–219.
13. Jessop, J, 2021, the Importance of Imports, IEA Current Controversies, No. 82, Institute of Economic Affairs. [Available online].
14. Majeed, H. L, 2022, Analyzing and Measuring the Impact of Exchange Rate Fluctuations on Economic Growth in Iraq for the Period (2004–2022), Journal of Kurdistan for Strategic Studies, Issue 2, pp. 88–102.
15. Mankiw, N. G, 2021, Brief Principles of Macroeconomics: A Guided Tour, Cengage Learning, USA.
16. Nkoro, E., & Uko, A. K, 2016, Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Cointegration Technique: Application and Interpretation, Journal of Statistical and Econometric Methods, Vol 5, Issue 4, pp. 63–91.
17. Odoh, C. O., & Edith, O. O, 2023, Exchange Rate Fluctuations and Inflation on Economic Development in Nigeria: The Economic Heart of a Nation, Seybold Report Journal, Vol 18, Issue 10, pp. 421–432.
18. Okpaga, O. C, 2024, Exchange Rate and Non-Oil Exports in Nigeria (1986–2021), Development, Vol 7, Issue 1, pp. 55–69.
19. Prayoga, D. S., & Purnomo, D, 2024, The Influence of Foreign Exchange Policy from Export Proceeds, Import Payments, Inflation Rate, and Rupiah Exchange Rate on Foreign Direct Investment in Indonesia, Indonesian Interdisciplinary Journal of Sharia Economics (IIJSE), Vol 7, Issue 3, pp. 130–142.
20. Rida, A. N. Q, 2025, Impact of the Market Exchange Rate on the Iraqi Trade Balance During the Period (2004–2022), Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol 21, Issue 69 Pt. 1, pp. 77–91.
21. Roy, S. N, 2021, Concept of Foreign Exchange Rate, Journal of Global Financial Studies, Vol 10, Issue 2, pp. 15–26.
22. Yaqub, K. Q, 2025, Analysis of Nominal and Real Exchange Rates in the Iraqi